





رقم 64

1• التوجه الإجمالي لسوق العقار خلال الفصل الثالث من 2025

التغير (%)				مؤشر أسعار الأصول	
	ف 3-25/ ف 3-24		ف 3-5! ف 2-5	موسدر استعار اعضون العقارية	
0	1,2	0	1,1	الإجمالي	
0	1,5	0	1,5	العقارات السكنية	
0	1,6	0	1,5	الشقق	
0	0,2	0	1,0	المنازل	
0	1,8	0	-0,8	الفيلات	
0	1,0	0	1,3	الأراضي الحضرية	
0	1,4	0	0,3	العقارات التجارية	
0	1,7	0	0,7	المحلات	
0	0,9	0	-0,8	المكاتب	

التغير (%)					
	اف 3-3 اف 3-1	ف3-25/ ف2-25		حجم المعاملات	
0	26,6	0	14,0	الإجمالي	
0	25,7	0	15,7	العقارات السكنية	
0	26,7	0	15,7	الشقق	
0	1,9	0	19,3	المنازل	
0	62,3	0	9,7	الفيلات	
0	21,0	0	9,3	الأراضي الحضرية	
0	56,2	0	12,0	العقارات التجارية	
0	59,4	0	11,9	المحلات	
0	43,6	0	12,3	المكاتب	

في الفصل الثالث من سنة 2025، سجل مؤشر أسعار الأصول العقارية ارتفاعاً بنسبة 1,1%، مما يعكس ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 1,5% للعقارات السكنية، و 1,3% للأراضي، و 8,0% للعقارات المخصصة للاستعمال المهني. وموازاة مع ذلك، ارتفعت المعاملات بنسبة 14% مقارنة بالفصل السابق، مع ارتفاع بنسبة 15,7% للعقارات السكنية، و 9,3% للأراضي، و 12% للعقارات المخصصة للاستعمال المهني.

وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر أسعار الأصول العقارية بنسبة 1,2%، مدفوعًا بارتفاعه بنسبة 1,5% في العقارات المخصصة السكنية، و 1% في الأراضي، و 1,4% في العقارات المخصصة للاستعمال المهني. أما المعاملات، فقد سجلت ارتفاعًا بنسبة و 26,6%، نتيجة لارتفاعات بلغت 25,7% في العقارات السكنية، و 21% في الأراضي، و 56,2% في العقارات المخصصة للاستعمال المهني.

2.التوجه العام حسب فئة الأصول

العقارات السكنية

على أساس فصلي، ارتفعت أسعار العقارات السكنية بنسبة 1,5%، متأثرة بارتفاع أسعار الشقق بنسبة 1,5% والمنازل بنسبة 1%، مقابل تراجع أسعار الفيلات بنسبة 8,0%. بالموازاة مع ذلك، تنامى عدد المعاملات بنسبة 15,7%، حيث شهدت ارتفاعًا بواقع 75,7% بالنسبة للشقق، و 15,7% بالنسبة للمنازل و 7,7% للفيلات.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت أسعار العقارات السكنية بنسبة 1,5%، نتيجة لارتفاع أسعار الشقق بنسبة 1,6%، والمنازل بنسبة 2,0%، والفيلات بنسبة 1,8%. أما بالنسبة للمعاملات، فقد ارتفع عددها بنسبة 25,7%، بفعل ارتفاعها بنسبة 26,7% في الشقق، و 1,9% في المنازل، و 62,3% في الفيلات.

الأراضي الحضرية

على أساس فصلي، سجلت أسعار الأراضي ارتفاعاً بنسبة 3,3%، كما ارتفع عدد المعاملات بنسبة 9,3% من فصل إلى آخر.

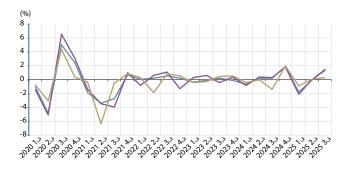
على أساس سنوي، ارتفعت أسعار الأراضي بنسبة 1% وتنامى عدد المعاملات بنسبة 21%.

العقارات المهنية

على أساس فصلي، سجل مؤشر أسعار العقارات التجارية ارتفاعاً بنسبة 0,7%، مدفوعاً بزيادة بنسبة 0,7% في أسعار المحلات التجارية، في حين انخفضت أسعار المكاتب بنسبة 0,8%. أما المعاملات، فقد سجل عددها ارتفاعًا بنسبة 12%، مع ارتفاع بنسبة 11,9% للمحلات التجارية و 12,3% للمكاتب.

على أساس سنوي، ارتفعت الأسعار بنسبة 1,4%، شملت ارتفاعا بواقع 1,7% للمحلات التجارية و 0,9% للمكاتب. من جانبها، سجلت المعاملات زيادة بنسبة 56,2%، نتيجة لارتفاع مبيعات المحلات التجارية بنسبة 59,4% ومبيعات المكاتب بنسبة 43,6%.

مؤشرات أسعار الأصول العقارية حسب الفئات, على أساس فصلى

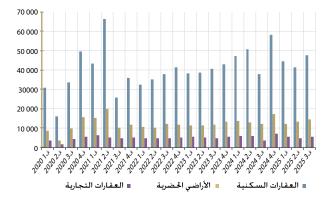


__ الأراضى الحضرية

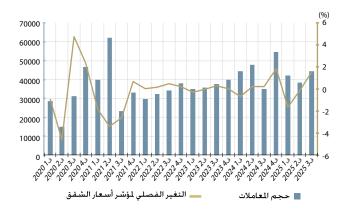
— العقارات التحارية

. تطور عدد المعاملات

_ العقارات السكنية



تطور مؤشر الأسعار (بالنسبة المئوية) وعدد المعاملات الشقق



تطور مؤشر الأسعار (بالنسبة المئوية) وحجم المعاملات الأراضي الخضرية



■ حجم المعاملات — التغير الفصلي لمؤشر أسعار الأراضي

(3)

3. توجه سوق العقار حسب المدن

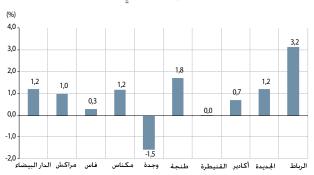
في الرباط، ارتفعت الأسعار بنسبة 3,2%، ارتباطا بارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 3,4% والعقارات المخصصة للاستعمال المهني بنسبة 3,2%، في حين انخفضت أسعار الأراضي بنسبة 4,1%. من ناحية أخرى، سجلت المعاملات ارتفاعًا ربع سنويًا بنسبة 27,4%، شملت ارتفاعًا بنسبة 26,1% للعقارات السكنية، و 24,2% للأراضي، و 48,8% للعقارات المخصصة للاستعمال المهنى.

في الدار البيضاء، شهدت الأسعار ارتفاعاً بنسبة 1,2% من فصل لآخر، يعكس ارتفاعها بنسبة 1,3% في العقارات السكنية و 1,7% في الأراضي وركودها في العقارات المخصصة للاستعمال المهني. موازاة مع ذلك، سجلت المبيعات زيادة بنسبة 23,7% في العقارات السكنية و 17,9% في العقارات المخصصة للاستعمال المهني ، وانخفاضًا بنسبة 5,8% في الأراضي.

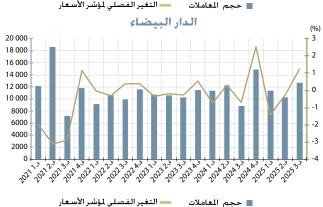
وفي مراكش، سجلت الأسعار ارتفاعاً بنسبة 1%، حيث ارتفعت في العقارات السكنية بنسبة 1,4%، وفي الأراضي بنسبة 1,9%، وفي العقارات المخصصة للاستعمال المهني بنسبة 0,1%. في المقابل، شهدت المعاملات انخفاضاً بنسبة 5,0%، بسبب تراجع مبيعات العقارات المخصصة للاستعمال المهني بنسبة 8,72%. أما مبيعات العقارات السكنية، فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 6,0%،

في طنجة، ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 1,8%، ارتباطا بارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 0,8% وأسعار الأراضي بواقع 4,3%. وانخفضت أسعار العقارات المخصصة للاستخدام المهني بنسبة 5,2%. من ناحية أخرى، سجلت المبيعات ارتفاعًا بنسبة بنسبة 2,5% في العقارات السكنية و 7,2% في الأراضي، وانخفضت بنسبة 4,2% في العقارات المخصصة للاستعمال المهنى.













تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية في بعض المدن الكبرى

		التغير (%) ف3	-25/ ف2-25			التغير (%) فا	25-3/ فـ2-25
المدن	فئة العقار	السعر	المعاملات	المدن	فئة العقار	السعر	المعاملات
	شقق	0,6	4,4		شقق	1,0	-0,5
أكادير	منازل	8,3	35,0		منازل	3,3	9,2
	فيلات	-1,4	20,0		فيلات	1,2	25,5
	أراضي حضرية	3,6	-23,5	مراكش	أراضي حضرية	1,9	7,9
	محلات تجارية	8,5	-14,2		محلات تجارية	0,0	-33,7
	مكاتب	3,3	-10,3		مكاتب	-2,2	6,8
	الجموع	0,7	-0,1		الجموع	1,0	-0,5
الدار البيضاء	ىثىقق	1,4	27,0		ىث <i>ىق</i> ق	1,0	5,8
	منازل	2,9	17,4		منازل	-1,3	-12,8
	فيلات	0,2	18,1		فيلات	-2,1	-6,7
	أراضي حضرية	1,7	-8,5	مكناس	أراضي حضرية	2,7	27,0
	محلات تجارية	0,1	15,7		محلات تجارية	1,8	16,4
	مكاتب	0,3	25,2		مكاتب	-9,0	38,1
	الجموع	1,2	23,7		الجموع	1,2	10,2
الجديدة فاس	شقق	1,0	42,7		ش <i>ـق</i> ق	-1,6	22,3
	منازل	-1,9	-11,4		منازل	0,9	43,4
	فيلات	16,1	-8,4		فيلات	-	-
	أراضي حضرية	-0,6	1,4	وجدة	أراضي حضرية	-4,3	22,8
	محلات تجارية	0,8	33,3		محلات تجارية	2,6	21,7
	مكاتب	-14,4	60,0		مكاتب	-3,0	76,2
	الجموع	1,2	29,8		الجموع	-1,5	26,6
	شقق	1,3	14,1		ىثىقق	3,6	33,3
	منازل	1,8	0,0		منازل	7,0	-2,1
	فيلات	-5,9	-16,0		فيلات	2,4	-20,0
	أراضى حضرية	0,1	-4,4	الرباط	أراضي حضرية	-1,4	24,2
	محلات تجارية	-1,1	-5,7		محلات تجارية	-	-
	مكاتب	-2,9	-16,9		مکاتب	-	-
	الجموع	0,3	6,5		الجموع	3,2	27,4
القنيطرة	شقق	0,0	9,3		شقق	0,9	23,4
	منازل	-3,1	26,5		منازل	-0,2	8,0
	فيلات	-4,6	0,0		فيلات	-	-
	أراضي حضرية	0,4	17,5	طنجة	أراضي حضرية	4,3	7,2
	محلات تجارية	-2,8	1,3		محلات تجارية	-4,1	5,2
	مكاتب	0,3	10,6		مکاتب	4,4	-44,4
	الجموع	0,0	10,4		الجموع	1,8	19,4
	•						

ورقة تقنية

يتم إعداد مؤشرات أسعار الأصول العقارية بتعاون بين بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية انطلاقا من معطيات هذه الوكالة. ويتم حساب هذه المؤشرات ذات الوتيرة الفصلية, التي تعتمد عام 2006 كسنة الأساس, باستخدام طريقة البيع المتكرر التي تمكن من التحكم في إشكالية عدم تجانس العقارات. ولا تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار سوى العقارات التي تم بيعها مرتين على الأقل خلال الفترة العنية.

وتمكن هذه المؤشرات من تتبع تطور أسعار الأصول العقارية على الصعيد الوطني وفي المدن الكبرى بالنسبة للفئات الرئيسية الثلاث التي تشمل العقارات السكنية والأراضي الخضرية والعقارات التجارية, وكذا أسعار الفئات الستة: الشقق (مسكن يقع في عمارة مشتركة ويتكون من غرفة واحدة أو أكثر) والمنازل (مسكن منفرد لا يتوفر على حديقة) والأراضي الحضرية (بقعة أرضية تقع داخل الجال الحضري), والحلات التجارية (فضاء مخصص لنشاط تجاري معين) والمكاتب (محل للعمل). ويتم حساب هذه المؤشرات على أساس المعطيات الحصورة 35 يوما بعد نهاية الفصل المعني, ما يفضي إلى خيين المعطيات التاريخية, الذي قد يكون مهما بالنظر إلى الفارق الزمني بين تاريخ إنجاز المعاملات وتسجيلها وأأو إدراج العقارات التي تم بيعها على الأقل مرتين خلال الفصل المعني. وبالرغم من اعتماد هذه المقاربة على منهجية صارمة, إلا أنها تتطلب خديد حد أدنى من المعاملات من أجل حسابها, ما يحول دون إعداد مؤشرات خاصة ببعض المدن وأأو الفصول.

وبكن الاطلاع على الوثيقة المرجعية التي تستعرض بالتفصيل المنهجية المتبعة في إعداد مؤشر أسعار الأصول العقارية على الموقع الإلكتروني لكل من بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.